2.3 . الفرص والخرائط الاستثمارية

- إلى جانب مناخ أعمال ميسّر، يعتبر تحديد الفرصِ الاستثمارية المناسبة والمجدية ذات القيمة المضافة الكبيرة، انطلاقاً منِ الميزاتِ النسبية والتنافسية، إحدى الحلقات المهمة التي تلعب دورا مهمّاً في الترويج وجلب الاستثمارات الخارجية.

خارطة للفرص الاستثمارية

1.2.3. الخارطة الاستثمارية: تعريف وأهداف

- مجموعة من المعلومات والبيانات الأساسية عن وفرة ونوعية الموارد في البلاد (أو الجهات والأقاليم)، كالموارد والطبيعية، والبشرية، والبنيات التحتية، . . . والتي يمكن إستغلالها من خلال مشروعات استثمارية.

- تمكّن من تحديد الوسائل والتدابير المطلوبة والسياسات الكلية والجزئية اللازمة لإنجاح هذه المشروعات.

- توصيف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي (التشريعات والقوانين) .
- رصد نقاط القوة والضعف ومعوقات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، واقتراح الإجراءات والتشريعات والحوافز التي تعزز الاستثمار فيها .
- تحديد الجهات الأقل نموّاً ووضع البرامج لتنميتها وجذب الاستثمارات إليها .

- تقديم مقترحات مشاريع وفرص استثمارية (بنك المشروعات الاستثمارية القائمة والكامنة في جهة أو قطاع معين، والمتطلبات لتحويل هذه الفرص إلى مشاريع حقيقية.

- تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة مهمّة أو ذات الأولية.

2.2.3. الخارطة الاستثمارية: منهجية وكيفية الإعداد

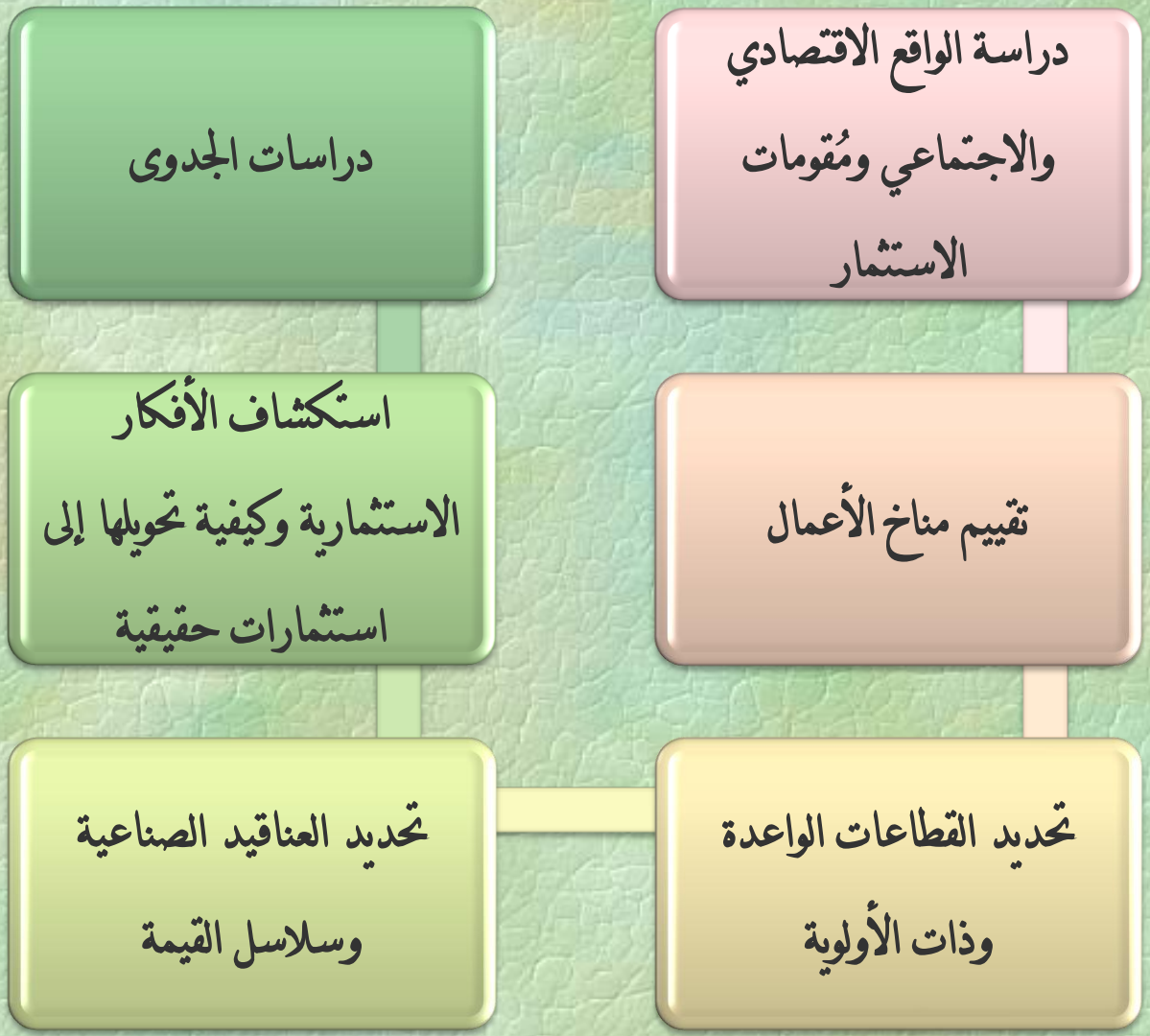

1.2.2.3. دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومُقومات الاستثمار

- توصيف الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومدى توفر الإمكانيات القائمة والكامنة سواء تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية (منجمية، زراعية، ...) أو البشرية وتحليل المزايا النسبية والتنافسية لكل قطاع.

- دراسة الواقع الاقتصادي وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT analysis) .

- تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية والبيئية (تحليل البيئة الخارجية غير المباشرة). استخدام نموذج (PESLTE) لتحليل البيئة الخارجية غير المباشرة وتأثيرها على المشاريع الاستثمارية.

✓ البيئة القانونية والسياسية: تتضمن كافة المتغيرات السياسية والقانونية ومدى تأثيرها على المشاربع الاستثمارية. تعتبر فرصة إن كانت إيجابية وتهديداً إن كانت سلبية.

- ✓ البيئة الاقتصادية: النمو الاقتصادي يساهم بصفة أكبر في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية مقارنة مع حالة الركود الاقتصادي.

- ✓ البيئة الاجتماعية: تخص اتجاهات وقيم المجتمع وأثرها في استمرار مشروع من عدمه (مقاطعة منتجات منظمات معينة لتوجه مجتمعي عام، . . .) .

3.2.2.2. تقييم مناخ الأعمال

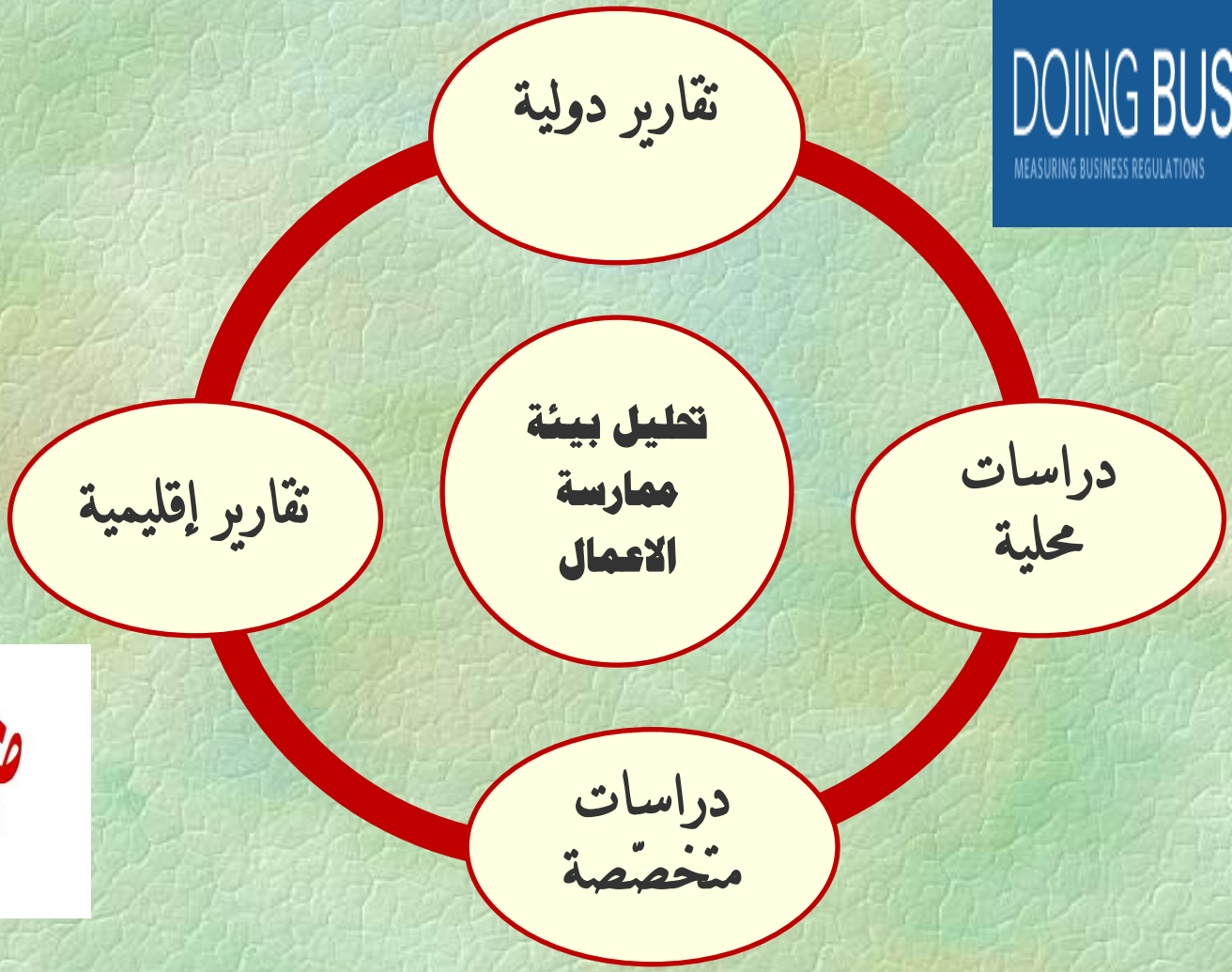

3.2.2.3. تحديد القطاعات الواعدة وذات الأولوية

4.2.2.3. العناقيد الصناعية وسلاسل القيمة

- صعوبات مختلفة تواجهها الاستثمارات المنفردة: الحصول على التمويل، وولوج الأسواق، وتفكك وعدم ارتباطها في هياكل أو سلاسل متكاملة تعزز من قدراتها الإنتاجية وتزيد من تنافسيتها.

أهمية العناقيد الصناعية

العنقود الصناعي: تجمّع لعدة شركات ومشروعات في قطاع معين وموقع جغرافي محدد، لإنتاج وتوزيع منتجات مراتبطة أو متكاملة. كما يضم مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له لتعزيز تنافسية الشركات، مثل الجامعات والمعاهد التعليمية (صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات (*Silicon Valley*) من بين الأمثلة الناجحة للعنقود الصناعي).

- استخدامها من طرف العديد من الدول، خاصة المتقدمة، في الخطط التنموية لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالخصوص في المناطق الأقل نموا من أجل الرّفع من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق أكبر عدد من فرص العمل، ومحاربة الفقر.

الأهداف
زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل
تحقيق وفورات خارجية (وكلاء تسويق أو موردين متخصصين)
تقليل تكاليف الإنتاج
زيادة فرص التصدير
تركز الخبرات الفنية والتكنولوجية والبشرية
الاستفادة من وفورات الحجم
جذب الاستثمارات الأجنبية وحفز الاستثمارات المحلية
رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية

مثال : عنقود النشاطات وسلاسل القيمة في قطاع السياحة

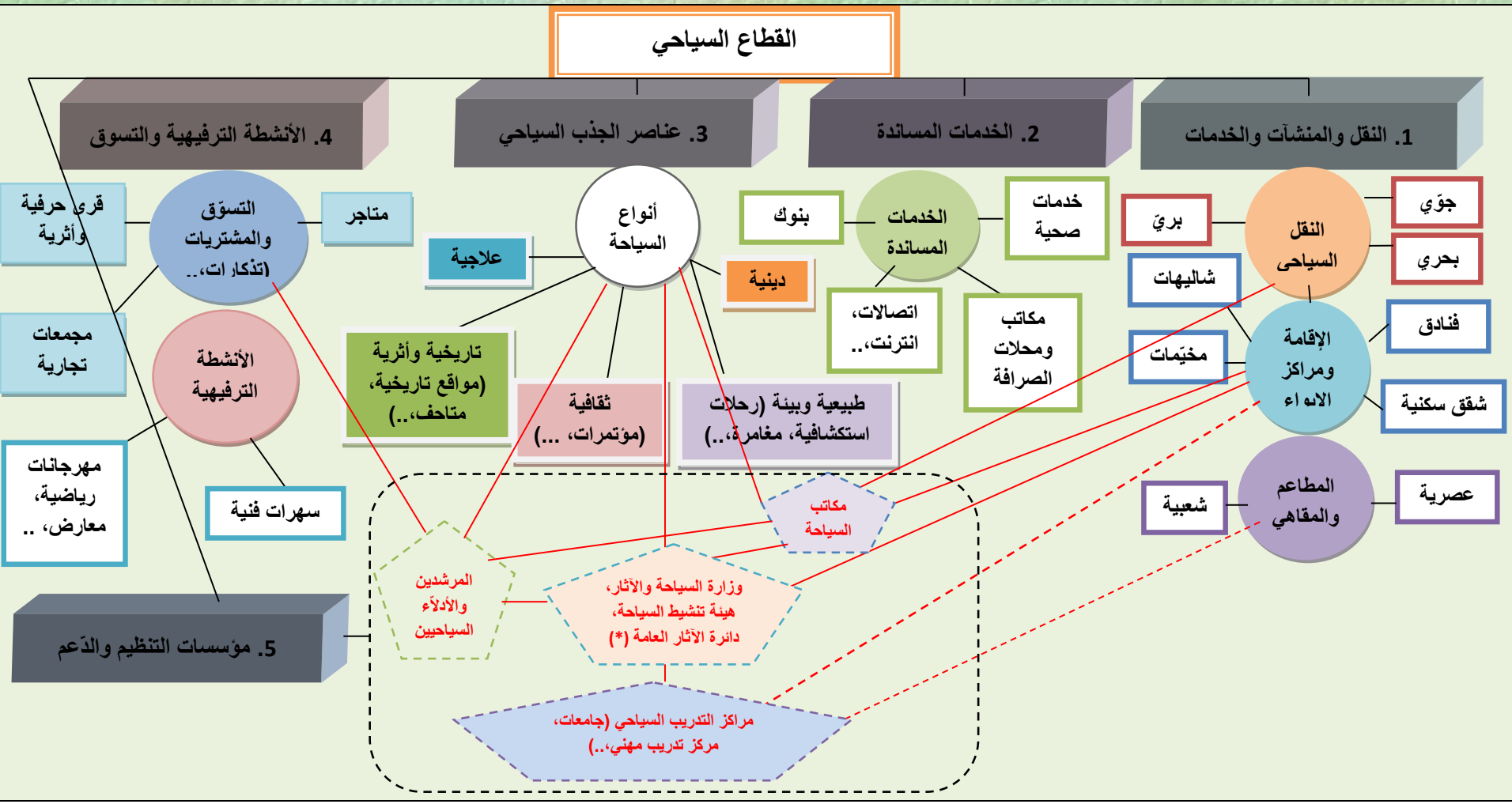

: علاقة مباشرة ---- : علاقة غير مباشرة أو تتطلب التطوير. (*) : (وزارة السياحة والآثار (التراخيص، بنية تحتية، ...). - هيئة تنشيط السياحة (ترويج،...). دائرة الآثار العامة (صيانة الآثار،...).

5.2.2.3. استكشاف الفرص الاستثمارية وكيفية تحويلها إلى استثمارات حقيقية

- تحديد المشاريع والفرص الاستثمارية من خلال:

  - العناقيد الصناعية الخاصة بكل قطاع وبسلاسل القيمة.
  - تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية المستهدفة.

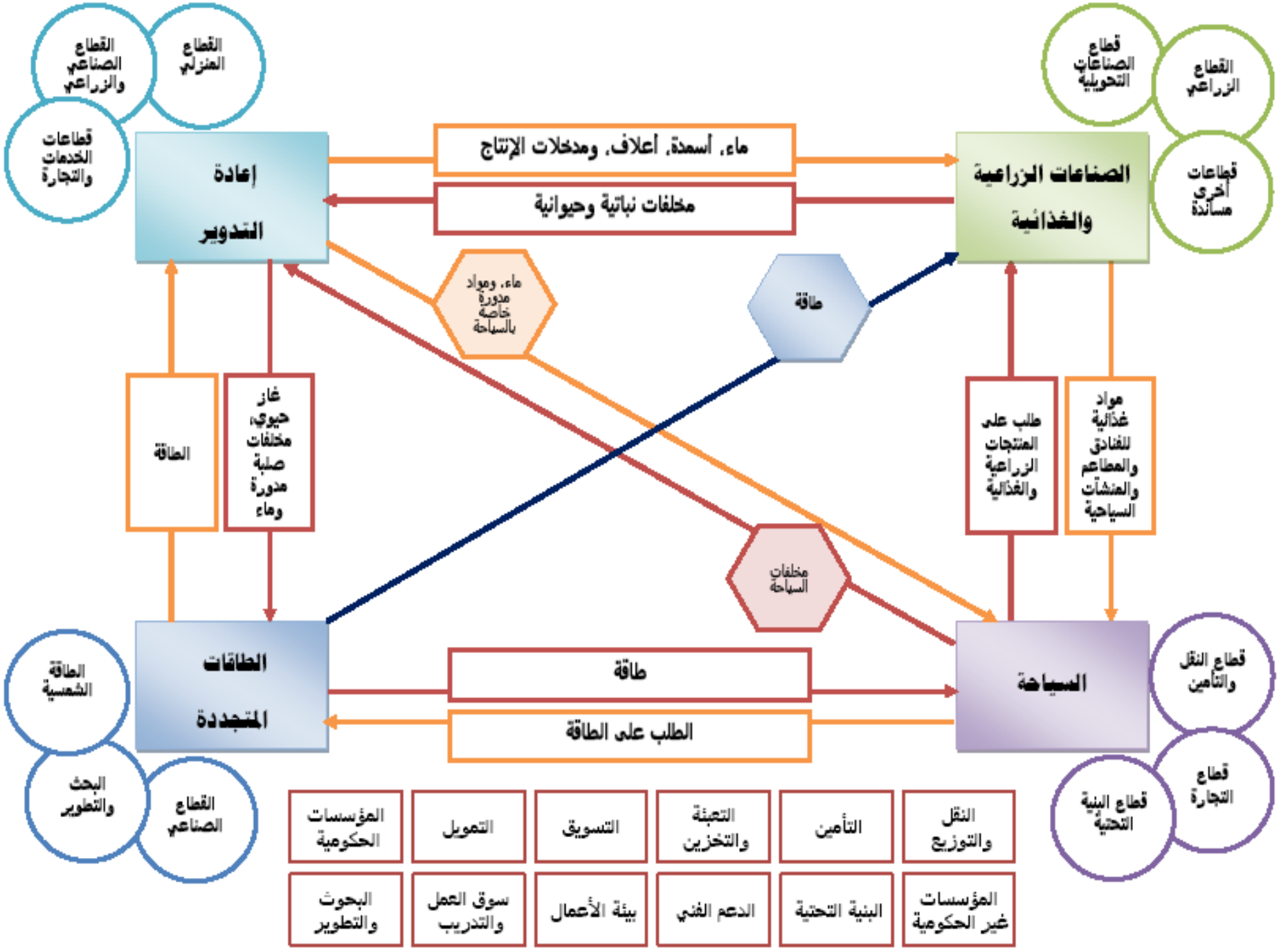
القطاع الصناعي والزراعي
القطاع المنزلي
قطاعات الخدمات والتجارة
إعادة التدوير
ماء، أسمدة، أعلاف، ومدخلات الإنتاج
مخلفات نباتية وحيوانية
الصناعات الزراعية والغذائية
قطاع الصناعات التحويلية
القطاع الزراعي
قطاعات أخرى مساندة
ماء، ومواد مدورة خاصة بالسياحة
طاقة
الطاقة
غاز حيوي، مخلفات صلبة مدورة وماء
طلب على المنتجات الزراعية والغذائية
مواد غذائية للفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية
مخلفات السياحة
الطاقات المتجددة
طاقة
الطلب على الطاقة
السياحة
الطاقة الشمسية
البحث والتطوير
القطاع الصناعي
قطاع النقل والتأمين
قطاع التجارة
قطاع البنية التحتية
المؤسسات الحكومية
التمويل
التسويق
التعبئة والتخزين
التأمين
النقل والتوزيع
البحوث والتطوير
سوق العمل والتدريب
بيئة الأعمال
الدعم الفني
البنية التحتية
المؤسسات غير الحكومية

تحديد مقومات تطوير الفرص الاستثمارية وتحويلها إلى استثمارات حقيقية:

- ✓ التشريعات والقوانين (مناخ الاستثمار) والحوافز.
- ✓ الحصول على التمويل وولوج الأسواق.
- ✓ البنية التحتية واللوجستية (نقل، تبريد، تخزين، . . .).
- ✓ التكامل بين الاستثمار الخاص والعام خاصة في مجال توفير المناطق والمدن الصناعية المهيئة، وتوفير العقار، . . .
- ✓ . . .

6.2.2.3. إجراء دراسات الجدوى

- إعداد دراسات جدوى للفرص والمشاريع الاستثمارية المقترحة.

- دراسة ربحية هذه المشاريع وتحديد إمكانية نجاحها على المدى الطويل (التكاليف الكلية المتوقعة، فترات الاسترداد، الإيرادات الكلية المتوقعة، العائد على الاستثمار، . . .).

2.2.3. سياسات داعمة للاستثمار الأجنبي

- بالاضافة إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، دور هام لمجموعة من السياسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

✓ السياسة المالية (التسهيلات الضريبية، الإعفاءات الجمركية، دعم الطاقة، . . .) .

✓ السياسة النقدية (أسعار الفائدة على قروض الاستثمار، الضمانات، . . .) .

✓ السياسة التجارية (تحرير التجارة، إبرام اتفاقيات تجارية، تنمية الصادرات، . . .) .